

العدد السادس
آذار 2022
annasher.com

الناشر



نسخة ورقية تصدر عن موقع الناشر الإلكتروني (علم وخبر 108/2021)

لبنان وسوريا التلاقي الحتمي [إصدار خاص]





النأي عن النَّفس

« حمزة الخنسا »

أثبتت أحداث الحقبة الأخيرة من تاريخ العلاقات اللبنانية - السورية، وما تخلّته من تشعبات وتدخّلات، أن النأي بالنفس عن سورية، إنما هو في الواقع نأي عن كل ما يتعلّق بمصالح لبنان السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الاجتماعية.

صحيح أن تاريخ هذه العلاقات، منذ سايكس - بيكو حتى اليوم، أثبت مرارًا وتكرارًا الحاجة اللبنانية الملحة لسورية، كعمق استراتيجي وملجأ آمن وخيار رابح، إلا أن ما أعقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري من تغييرات على الساحة اللبنانية، وتصوير الغرب لها على أنها انزياح لبناني صوب السيادة والاستقلال، عكست في حقيقتها سياسة غربية لسحب لبنان من عمقه العربي الطبيعي، ووضعه في قلب المخطط التأمري الموجه ضد سورية ومن خلفها كل ما يمتّ لمشروع مقاومة الاحتلال، ونالًا التطبيق، بصلة.

اليوم، يعيش لبنان حالة انهيار شبه شامل في جميع مناحي الحياة، أثّرت على صورة الدولة البهية التي حاول الغرب رسمها في مخيلة «السياديين»، ودفعتهم بموجبها إلى إشهار العداء لسورية ومشروعها العربي الحقيقي. الصدمة التي نعيشها في لبنان اليوم، تجعل من الصعب على أتباع السفارات عدم إنكار حقيقة أن مشروعهم أوصل البلد إلى ما أوصله من انهيار ودمار، قضى حتى على صورة البلد المتحضّر «اللي بيحكي فرنساوي»، إلى درجة لم تعد تنفع معها كل مساحيق التجميل الإعلامية الغربية، وإلى درجة دفعت لبنان الرسمي إلى طرق أبواب دمشق مرة أخرى لإنقائه من أزمة تأمين الطاقة للاستهلاك المحلي، فوافقت الحكومة السورية، رغم كل العداء اللبناني تجاهها، وعرقلت الإدارة الأميركية رغم كل التملّق اللبناني نحوها.

احتاج اللبنانيون إلى فترة طويلة - منذ مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠، حتى مؤتمر الطائف في أيلول ١٩٨٩، مع كل ما ملأ صفحات هذا التاريخ من أحداث ومتغيرات - ليقرّوا بأن لبنان يحتاج إلى علاقات مميّزة مع سورية، فدوّنوا ذلك في «وثيقة الوفاق الوطني».

وعلى عتبة تطوّرات إقليمية ودولية كبرى، ساهم فيها الانتصار السوري في الحرب الكبرى التي خيضت ضدّ مشروع سورية العربي، وتساهم فيها أيضًا المواجهة الروسية للسياسات الأميركية التوسّعية، عبر أدواتها الكثيرة ومنها «الناتو» وأوكرانيا زلينسكي، وقبلهما رسمتها المقاومة عندما كسرت قوة الردع الإسرائيلية مرارًا وكرارًا في لبنان وفلسطين، هناك فرصة متاحة للبنانيين بمختلف انتماءاتهم، للإدراك مرة أخرى أن العلاقة مع سورية مكسب للبنان، إن فقدّه خسر، ولم تخسر سورية. وعليه، فإن الدعوة تبقى مفتوحة وملحة لإعادة وصل ما انقطع، حفظًا للمصلحة اللبنانية أولًا، ونحن نرى التخلّي الأميركي اليومي عن الأدوات منذ فييتنام حتى أوكرانيا، وثانيًا لتمتين العلاقة اللبنانية - السورية بنصوص أكثر وضوحًا وصراحة وحرّمًا، كي لا تتكرّر محاولات سلخ لبنان عن نفسه مرة أخرى.

الناشر

نسخة ورقية تصدر عن موقع الناشر الإلكتروني (علم وخبر 2021/108)

f t a annasher.com

العدد السادس - آذار 2022

هيئة التحرير

الناشر: فيصل الأشمر - حمزة الخنسا

رئيس التحرير: حمزة الخنسا

شؤون صهيونية: جلال شريم

شؤون إقليمية: خليل نصرالله

شؤون محلية: ليلى عماشا - أحمد طه

مجتمع ومراة: آية القاضي - سارة فرّان

ترجمات: ضروري

العلاقات العامة: بلال عبد الساتر

فني وتقني: علي باشا - محمد محمد

تصميم وطباعة: شركة دوق العالمية

للطباعة والتجارة العامة ش.م.م

اقرأ في هذا العدد

4 حقائق التاريخ والجغرافيا أقوى من أميركا.....

6 التكامل غير المحدود بين لبنان وسورية.....

10 تحقيق: الأزمة السورية وعقوبات قيصر.....

14 بالأرقام: حجم التبادل التجاري بين لبنان وسورية.....

17 دروس مفيدة للمستقبل.....

20 معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق.....

22 الاتفاقيات والاتفاقات المنبثقة.....

إعلاناتكم

00961 81 86 81 35

لبنان «و» سورية.. الوقت الضائع

فراس الشوفي - عميد الإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي



تقي الدّين من الحدود. من باستطاعته أن يميّز سنديانة من وادي العيون عن سنديانة في وادي أدونيس؟ ومن يفاضل بين حجر بازلت من السويداء أو من الوزاني؟ إن أكثر تيس معزى بلدي/ شامي عنادًا، يعرف أن حلاوة الورق الأخضر، تنتكّه وتطيب وتتوّع من سهول الجليل وجباله، إلى وادي التيم والشوف وجبيل، إلى مرامي الفرات، ويبقى المرعى واحدًا.

قبل وقت قصير من وفاته، كتب البريطاني روبرت فيسك مقالاً عن مشاركة مقاتلي حزب الله في الدفاع عن دمشق إلى جانب الجيش السوري. ومن جملة ما قاله فيسك، إن المقاتلين اللبنانيين، الآتين من جبل عامل وجبل لبنان والبقاع، لو كانت الحرب على دمشق قبل مئة عام، لكانوا جنودًا في الجيش السوري يقاتلون دفاعًا عن بلادهم.

وبالفعل، يمكن أن يُنظر إلى مجريات الحرب الأخيرة على سورية، بوصفها مطهرًا للأفكار والعقائد. فمن لامس تراب الشام من اللبنانيين وغيرهم من أبناء الهلال الخصيب، وسقت دماؤه ظمًا الطمأنينة والحرية، أدرك بقلبه أنه يدافع عن بلاده، عن نفسه، لا عن «حليف» سياسي أو انتماء ديني أو مذهبي، كما يحلو للماكنة المعادية تصويره.

بعد مئة عام على الفشل المريع لسايكس - بيكو وهياكلها البالية المترنحة، بما فيها الدولة اليهودية الزائلة، يشعر الوجوديون بالحرقة على الوقت الضائع، ولو أن نضالهم الطويل المرير المتجدد، لم يذهب سدىً، وانبلاج الضوء يسبق لحظات العتم السحيق.

«إن أجسامكم التي جُبلت من تربة سورية هي لسورية. وأرواحكم التي تجوهرت تحت سماء سورية هي لسورية وليست لبلادٍ أخرى تحت الشمس. أنا سوري، وأريد حقًا سوريًا، وحرية سورية لسورية».

بهذه الكلمات البليغة، خاطب جبران خليل جبران مبكرًا أبناء شعبه، مذكّرًا إياهم من أي ترابٍ نبتوا وأي شمسٍ لوحت جباههم، بعدما عملت بهم الإرادات الأجنبية ودعوات التقسيم والانعزال الطائفي والمذهبي طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن الماضي.

جبران الآتي من بشرّي، منارة جبال لبنان الغربية، لم يميّز بين دمشقي أو حليبي أو جبيلي أو بيروتي أو زحلوي أو عكاوي، إنّما، عبّر صاحب كتاب «النبي»، عن حقيقة البلاد الواحدة والشعب الواحد، وعن مزاج نهضوي بدأ يتشكّل في لبنان مع بطرس البستاني وأمين الريحاني وغيرهما. ثم جاء أنطون سعاده، ليسكب الحبّ والتعلّق بالأرض في قلبه العلمي الفلسفي الأصيل ويعبّر عن وحدة الهلال الخصيب الجغرافية والتاريخية بعقيدة ونهضة واضحة المقاصد، ومنظمة عقائدية شديدة الإخلاص، هي الحزب السوري القومي الاجتماعي.

الواو كافرة بين «لبنان وسورية» في محاكاة ابن بعقلين الأديب سعيد تقي الدين. محاكاة لانعة راقية، للحدود الوهمية المرسومة فوق سلسلة جبال القلمون بين بيروت ودمشق، وفي قلب النهر الكبير، متعرّجة هزيلة كرعشة قلم في يد المحتل الفرنسي والبريطاني. أقلّ ما في الأمر أن يسخر كاتب فدّ مثل



حقائق التاريخ والجغرافيا أقوى من أميركا

د . محمد كمال الجفا - باحث سياسي وعسكري سوري

ومكوّناته والتحوّل الكبير في علاقات لبنان مع محيطه العربي وانكفاء كثير من الدول العربية عن تقديم الدعم اللامحدود لبعض مكوّنات الطبقة السياسية اللبنانية وخاصة مواقف السعودية وبعض دول الخليج من لبنان الرسمي، أعاد الرشد والعقلانية لبعض سياسيي لبنان من الصقور الذين حملوا شعار الحرب والقطيعة ضد سورية.

تأثر الجميع وبلا استثناء في لبنان بسياسات الولايات المتحدة ودول الخليج وأصبح معظم اللبنانيين يثّون تحت وطأة أوضاع اقتصادية قاسية جداً نتيجة قرارات أميركية جائرة ضاغطة قاسية على لبنان تفوق قدرته على التحمل، بالإضافة إلى الأزمات المتلاحقة في قضية الطاقة وتوقف إمدادات الغاز والنفط وتوقف محطات التوليد الكهربائية، ما وضع الجميع وبلا استثناء أمام مرحلة تاريخية ومفصلية وهي أن لبنان قادم على الانهيار بالكامل.

لا أحد يريد للبنان أن ينهار وأن يدخل مرحلة الفوضى لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها كلها، وأولها وجود المقاومة وقدرتها على ملء الفراغ الاقتصادي والمالي وبالتالي السيطرة السياسية الكاملة على لبنان والذي عجزوا عن تغيير توجهاته وسياساته خلال السنوات العشرين الأخيرة.

عشر سنوات عجاف مرّت، وانطوّت العشرية السوداء الأولى من الحرب على سورية، وانطوّت معها عشر سنوات من القطيعة الرسمية شبه العلنية ما بين لبنان الرسمي وسورية الدولة والحكومة والمؤسسات. لكن لم تكن خيار لبنان كاملاً بل هو خيار لتيار لبناني قاد عشرات سنين من القطيعة مع سورية منذ العام ٢٠٠٥ لم تستطع فيها كل الحكومات اللبنانية المتعاقبة كسر هيمنة وسيطرة هذا التيار على كل الحكومات التي تم تشكيلها منذ اغتيال الحريري وما تبعه من حرب تجيش شامله ضد سورية وجيشها وسياساتها وقيادتها وعلى رأسها الرئيس بشار الأسد.

لكن بعد توضح معالم الانتصار السوري وثبات مواقف حلفاء سورية في حربها الشرسة والتي مثلها رأس حالتها حزب الله توّجت بإعادة انتخاب الرئيس الأسد، وبرضا دولي شبه كامل، وبعد الضغوطات المالية والاقتصادية والسياسية التي بدأ لبنان يئن تحت وطأتها متجاوزاً في فترة زمنية قصيرة كل الانهيار الاقتصادي الذي تعرّضت له سورية خلال عشر سنوات بدأت القيادات اللبنانية تتلمّس طريق التواصل والتنسيق والتخطيط مع دمشق العاصمة التي حاربها كثير من اللبنانيين.

الحرب الاقتصادية القاسية التي يتعرّض لها لبنان بكل طوائفه

والخدمات والإمدادات إلى لبنان وخصوصًا توافقهم على إمدادات الكهرباء والغاز عبر سورية والربط مع الأردن ومصر وما سيتبعه من انفراجات على جبهات وملفات أخرى بين البلدين.

الأثمان التي دفعها الشعبان الشقيقان غالبية جدًا لكن نتائج هذا الصمود يثبت صوابية القرار الذي اتخذته القوى الحليفة لسورية وعلى رأسها حزب الله والحلف الاستراتيجي الذي رسخه الرئيس الأسد والسيد حسن مع المرشد الأعلى وقيادة الخط المقاوم في إيران أنتجت هذا الانفراج التدريجي في العلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين وبدأت بإعادتها إلى مسارها الطبيعي.

اليوم نحن أمام مرحلة تاريخية جديدة توحى بقرب قطف ثمار الانتصار والصمود والتلاحم بين البلدين وإنتاج تحالفات سياسية جديدة ستوضح أوزانها وقوتها بعد الانتخابات اللبنانية وخاصة بعد انسحاب تيار المستقبل ورئيسه سعد الحريري من الحياة السياسية اللبنانية والذي شكل رأس الحربة السنية في الحرب على سورية وجمع حوله تحالفًا درزيًا مسيحيًا منحه بعض الشرعية داخل وخارج لبنان ومكّنه من كسب دعم مالي وسياسي عربي ودولي في مرحلة كانت هذه الدول في أوج الحرب مع الرئيس والدولة السورييين.

الرئيس الراحل حافظ الأسد قال وبكلمات صريحة إنه لا يمكن لأي محاولات أميركية، وأي قوانين حصار جائرة، أن تقطع الطرق بين دمشق وبيروت وبالعكس، وإن شهدت هذه العلاقة فتورًا سياسيًا جزاء تحاذبات سياسية لبنانية، لكن الحقائق التاريخية والجغرافية لا تُمحي بمحاولات أميركية بائسة وبائسة، وإن فسدت السياسية، فإن الاقتصاد يبقى حاضرًا وبقوة بين البلدين، الأمر الذي من شأنه إعادة الحياة للسياسة بينهما.

من المهم أيضًا أن نذكر ما قالته إليزابيث بيكار، مديرة مركز الدراسات العربية والإسلامية في باريس: «منذ أن برز لبنان وسورية كدولتين مستقلتين، كان واضحًا أن الاقتصاد الذي وُجد بينهما لقرون طويلة، ستكون له اليد العليا في كل التطورات بينهما، وأن الاعتماد المتبادل بينهما، المستند إلى الاستمرارية الجغرافية والاقتصادات الحديثة، سيستمر بشكل حثيث».

دمشق وبيروت عنوان لا يُمكن كسره، وعمق الروابط بين البلدين، سيبقى حاضرًا عند أي استحقاق بمعناه الجيو استراتيجي. وهنا نقول إن هذه الزيارة وبعناوينها، ما هي إلا تمرير حقيقي وواقعي للعلاقات العميقة بين البلدين، كما أن سورية ولبنان هما نواة لأمة واحدة، وتكتل سياسي واقتصادي واحد، ولا نبالغ إن قلنا، إنه من الضروري أن تُلغى الحدود تمامًا بين سورية ولبنان، وأن تُغلق السفارات، وأن تندمج الاقتصادات بين جغرافيتهما، بدل أن يذهب البعض في لبنان إلى التسوّل من واشنطن وبعض دول الخليج لأبناء لبنان واجهة صراع مفتوح مع سورية.

نحن أمام عتبة جديدة ومرحلة جديدة وأمل جديد في إعادة اللحمة والتواصل بين الشعيين الشقيقين بكل مكوناتهما، وأن يعاد فتح الحدود كاملة بين البلدين وأن تعاد المرحلة التاريخية من العلاقات الأخوية بين البلدين وأن يكون للشركات اللبنانية دور مستقبلي في إعادة الإعمار وأن يكون الأشقاء اللبنانيون في مقدمة المشاركين في مرحلة إعادة الإعمار.

صمود وصبر وتضحيات لا بد أن تزهر محبة وعلاقات وتعاونًا بين البلدين الشقيقين المرتبطين عضوياً وجغرافياً وعائلياً إلى يوم الدين.

وبالتالي كلمة السر وصلت من واشنطن وهي إنهاء القطيعة مع دمشق وإعطاء الضوء الأخضر للحكومة اللبنانية لبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، وسمح له بالتواصل مع سورية لتكون معبرًا للغاز المصري والكهرباء الأردنية المستجزة إلى لبنان، فأرسل للمرة الأولى منذ عشر سنين وفدًا وزاريًا إلى دمشق طلبًا لموافقتها أو قبولها بعمليات المرور والاستمرار تلك.

لقد تمّ التواصل مع سورية تحت ضغوطات اقتصادية ومعيشية فرزتها الحاجة اللبنانية الملحة لإبقاء لبنان الدولة ممسكًا بمهامه الخدمية الملحة والضاغطة وخاصة بعد اتخاذ السيد حسن نصر الله قراره ببدء استرجار النفط الإيراني إلى لبنان.

الضوء الأخضر الأميركي أصاب أعداء سورية من دعاة العزلة والتطويق وأصحاب سياسة «النأي بالنفس» بالصدمة والانكفاء وأنهت شعاراتها إلى الأبد.

أكدت الأزمة المالية والخدمية التي مر بها لبنان أنّ عامل الجغرافيا هو عامل حاسم في رسم سياسات الدول والكيانات السياسية وفشلت عداوات عقدين من الزمن وأسقطت شعارات تغنى بها هؤلاء ولعبوا بعواطف اللبنانيين وأعادت البوصلة من جديد إلى صفحة جديدة بين البلدين وأن كانت خجولة لكن لا بد منها لدعاة القطيعة والحرب مع سورية.

لقد وصل الجميع إلى قناعة تامة وهي استحالة عزل لبنان عن سورية أو فرض قطيعة لبنان عن سورية مهما كانت الدوافع والنوازع والأهداف.

وهنا لا بد لنا من العودة إلى ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني التي أقرّت في مؤتمر الطائف في العام ١٩٨٩:

«إنّ لبنان وطن نهائي لكلّ أبنائه... تربطه علاقات مميّزة مع سورية»، في نصّ وسطي أقرنت فيه «نهائية الكيان اللبناني» بـ «تمايز العلاقات مع سورية»، ما شكل ترضية وعلاجًا لهواجس أكثر من جهة.

لقد ترجمت هذه الثنائية بعد العام ١٩٨٩ في صياغة علاقات لبنان وسورية لجهة تنظيم المعاهدات والاتفاقات التي كان أهمّها «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» بين البلدين وإقامة المجالس والهيئات واللجان المشتركة والتي كان أرفعها «المجلس الأعلى السوري اللبناني».

سنوات العشرية السوداء سيطر فيها التيار المعادي لسورية على كل مقومات السياسة اللبنانية باتجاهها واستطاعوا حصارها وتجويعها وحتى إيلاها في كثير من المواقع وعم المجموعات المسلحة وتمويلها وتأمين بيئة حاضنة لها ومعادية حتى بين اللاجئين السوريين وتبعتها مصادرة الأموال السورية الخاصة المودعة في البنوك اللبنانية وهي ليست أموالاً حكومية وما تبعها من مهاجمة البضائع السورية الواردة عن طريق الموانئ اللبنانية وبعدها جاء تفجير ميناء بيروت والذي كان جزءًا من الحرب الاقتصادية على سورية وعلى حلفاء لبنان لإخضاعهم سياسيًا ليكونوا واجهة الصراع والمتابعة مع حزب الله الذي خرج أقوى بعشرات المرات بعد الحرب في سورية ومشاركته الفعالة في معظم معاركها.

التيارات اللبنانية الثلاثة الأول المعادي لسورية والثاني الذي اتخذ سياسة النأي بالنفس والثالث الحليف لسورية أصبحوا اليوم ربما وتحت وطأة الضغوطات والحصار على لبنان في موقف واحد ربما وتقارب وأجبروا على عقد زواج مصلحي لتأمين الحد الأدنى من الموارد

التكامل غير المحدود بين لبنان وسورية

د. زكريا حمودان - مدير المؤسسة الوطنية للدراسات والإحصاء

الزراعة والصناعة والاقتصاد والطاقة والدفاع.

اقتصاديًا، تأثر لبنان كثيرًا بعد إقفال شماله وشرقه مع سورية بسبب الأحداث الأخيرة، فبدل أن يكون الاقتصاد السوري معبرًا للبضائع المتعددة والمنافسة في الاقتصاد اللبناني الذي يفقد للانتاجية، أثقلت السوق اللبنانية بالبضائع المستوردة بحرًا من تركيا التي كانت جزءًا من الحرب السورية، فنقل أكبر مصانع حلب الى تركيا وتابعت تصديرها للبضائع الى لبنان عبر البحر، وضمن الاطار التركي. هذا الامر هو جزء بسيط من تأثير لبنان اقتصاديًا بأي عاصفة تهب على الشقيقة سورية، فلبنان الذي يعيش اقتصاده بجزء مهم منه على التصدير براء نحو العمق العربي ليدخل العملة الصعبة من اجل تعزيز الاقتصاد الداخلي، عانى الكثير في ظل الأزمة السورية خاصة على المستوى الاقتصادي. هذا الواقع الاقتصادي يمكن التركيز عليه اليوم في ظل ازمة لبنان الحالية، بحيث تستطيع سورية وبالرغم من كل ما تعيشه أن تخدم الاقتصاد اللبناني وفي العديد من المجالات مثل تصديرها الادوية وبعض السلع الرئيسية.

استراتيجيًا، يمثل العمق السوري الرئة النابضة في تثبيت قوة المقاومة في الساحات، كما أنه وبالرغم من جميع محاولات التفرقة التي قام بها الأميركي ومن بعده بعض ادوات الاميركي والاسرائيلي من دول الخليج، حافظت سورية على موقفها الداعم للمقاومة استراتيجيًا، دون أن ننسى الممر الآمن والداعم لقوى المقاومة في المنطقة.

في الخلاصة، ما بين لبنان وسورية تكامل غير محدود، نعيش خسارة لبنان منه كذلك كل يوم نظرًا لسياسة بعض الفرقاء الداخليين الذين يحسبون الكثير من المصالح الشخصية والأحقاد الدفينة والتاريخ الملطخ بالذل والحاقد على سورية، فيقطعون طرق الخير التي ترسل الى لبنان عبر سورية، محاولين أن يقنعوا انفسهم بأنهم يدافعون عن لبنان عندما يستهدفون سورية. إن حقيقة الأمر واضحة، فالتكامل غير المحدود بين البلدين هو فقط لمصلحة لبنان، فسورية موصولة جغرافيًا بالعمق العربي واوروبا وكل آسيا، وسورية تمتلك قدرات اقتصادية تجعلها لا تحتاج للبنان، وسورية ركن استراتيجي من أركان الصراع. بالتالي، ان التكامل هذا غير المحدود هو تكامل يحتاج فيه لبنان أن يُنظم علاقته مع سورية لكي ينجح فيها، أما العكس فهو غير صحيح.



لبنان، الجغرافيا المحكومة بالبعد السوري، لا يمكن لنا أن نتحدث عنه دون أن نربطه بعمقه الأوحد والذي يتكامل معه في الكثير من الركائز الأساسية والحيوية.

في الواقعية العلمية، لبنان يحتاج لسورية وليس العكس، وفي الشق التطبيقي بحسب تاريخ البلدين، حين تكون سورية بخير فلبنان بخير، ولكن العكس ليس صحيحًا، فحين يكون لبنان ليس بخير لا تتأثر سورية أبدًا، وهذا الدليل الحسي على أن لبنان متأثر وليس مؤثرًا.

جغرافيًا، لا يمكن لنا مقارنة واقع لبنان الجغرافي مع واقع سورية التي تكبره بعدة أضعاف، سواء بالحجم أو بالثروة المستغلة في سورية فوق الأرض وتحتها، والتي ساهمت بأن تكون سورية مكتفية في الكثير من القطاعات. وما كانت الحرب السورية لولا قوة سورية، كما أن التكامل الجغرافي الاستراتيجي بين البلدين كان له أثره في الدفاع البطولي للمقاومة عن التكامل الجغرافي مع سورية. هذا التكامل الجغرافي الذي نتحدث عنه هو ركيذة ومدخل للحديث عن صلة الوصل بين لبنان والعالم براء، حيث تشكل سورية الممر الأوحد في ظل احتلال العدو الاسرائيلي لأراضي فلسطين في الجنوب اللبناني، بالتالي تشكل كذلك الجغرافيا في سورية ركنًا أساسيًا من أركان بُنية لبنان، وما تأثر الصادرات اللبنانية براء بالأوضاع التي عصفت بسورية سوى خير برهان في تلك السنوات. كما أن حركة الوزراء الذين يتعلق عمل وزاراتهم بالعمق الجغرافي السوري ومنافعه على لبنان بعد عودة الاستقرار الى سورية هو البرهان، وهنا نتحدث عن وزارات

العلاقة مع لبنان

من وجهة نظر الشارع السوري



فراس القاضي - صحفي سوري



هذه النقمة، وجدت أكثر من مرة، منفذًا لتظهر إلى العلن وبوضوح، ومنها آراء قسم كبير من السوريين بموضوع مرور خط الغاز العربي الذي سيفي محطات توليد الكهرباء اللبنانية، من داخل الأراضي السورية، فقد كانت ردود أفعال غالبية من تحدثوا عن الموضوع -والسوريون لا يتركون موضوعًا إلا ويتحدثون به بمعرفة أو بلا معرفة- تربط هذا بذلك، وتتساءل عن سبب تقديمنا لمساعدة لن يستفيد منها السوريون المحرومون من الكهرباء أيضًا، إلا بمقدار طفيف جدًا يكاد لا يذكر، حده وزير الكهرباء السوري غسان الزامل بـ ٨٪ فقط، من دون حمد أو شكر، بل على العكس، فهناك شريحة لبنانية ضد أي شيء يأتي من الحدود السورية حتى لو فيه منفعة لهم، وتذكر كثيرون عبر صفحاتهم الشخصية على فيس بوك- المسؤولين السوريين بجمليتي (ما بدنا أوكسجين سوري) و(هوانا غير هواك) اللتين تحولتا إلى شبه حملة عندما تبرعت سورية في آذار الماضي من ٢٠٢١ بـ ٢٥ طنًا من الأوكسجين لإنقاذ لبنان من كارثة فناد الأوكسجين من مشايفها بسبب إحدى جوائح كورونا التي كانت تجتاح سورية أيضًا وبشكل قاسم، وأوضحوا أنها ما تزال في بال السوريين.

الأهم من هذه التفاصيل، هو أمر لا يسمح المجال للغوص فيه كثيرًا، لكن بالإمكان الإشارة إليه، وهو أن السوريين في آرائهم حول هذا الموضوع، محبين أو كارهين، موافقين أو رافضين، موالين أو معارضين، يتمسكون، وربما دون أن يعلموا، بالفكرة التاريخية لوحدة مصير هذه المنطقة، وبالتحديد سورية ولبنان، مما يجعل أي حدث يحصل في أحد البلدين، مادة إجبارية للتعليق وإبداء الرأي في البلد الثاني.

بشار يوسف، ناشط ومتابع للشأن اللبناني، يقول: «إن السوريين كانوا يعتبرون الوجود الأمني والعسكري السوري في لبنان منذ سبعينيات القرن الماضي، صمام أمان، ومردّد هذه الخشية أو التوجس، والحاجة إلى وجود هذا الصمام، هو معرفتهم بوجود قوى وتنظيمات وأحزاب لبنانية تجاهر بعمالتها للعدو الإسرائيلي حينها، واستمرت في عمالتها من تحت الطاولة في فترة حرب تموز وما بعدها.

وتعيد الخرج السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، ومقتل ما يقارب الـ ٧٠٠ مدني سوري على يد تلك الفئات ناتجا، ازداد الأمر سوءًا، وصار السوري يشعر بأن إيذاء السوريين هو من ضرورات وجود وبقاء تلك الفئات، ناهيك عن النظرة الفوقية المتعالية لأتباعها بمختلف مكوناتهم المذهبية والطائفية، والتي صارت تترجم على السوريين بجرأة، وزاد حدة الغضب، معرفة السوريين الضمنية بأن دولتهم تستطيع الانتقام والثأر مما يجري هناك وبكل سهولة، لكنها لم تلجأ إلى هذا الأسلوب بسبب اقتناعها التام بأن المصير واحد، وأن الجغرافيا والتاريخ هي الحكم والفيصل، فمقولة شعب واحد في بلدين كانت عنوان مرحلة الوجود السوري في لبنان والتي استمرت بعد خروجه وحتى يومنا هذا، ورغم هذا، لا يقابل هذا التسامح إلا بالمزيد من الكره والجحود من ذات الفئات».

نعم، كل ما ورد سابقًا، والذي يمكننا اختصاره بعكس المقولة التقليدية لتصبح شعبين في بلد واحد، قاسم جدًا، بل ومؤلم ومخيّب جدًا، لكنه وللأسف، حقيقي. وهنا سأعود إلى موضوع المحافظتين الذي قلت إنني سأقوم بتوضيحه لاحقًا:

السوريون لا يكرهون كل لبنان، أو كل اللبنانيين، لأنهم تلقائيًا ودون تفكير، يقسمون لبنان إلى محافظتين سورييتين، لبنان ١٤ آذار، ولبنان حزب الله تحديدًا، وليس كل قوى ٨ آذار، وعلى أساس هذه المعادلة، يحدون مشاعرهم وردود أفعالهم، حتى أن كثيرًا منهم حين يستخدم كلمة لبنان في هجومه، لا بد أن يستثني في نهاية حديثه حزب الله مما يقوله.

ولا بد أيضًا من توضيح أمر مهم جدًا، وهو أن كل ما ذكر، نستطيع، وبمنتهى الثقة القول عنه: سابقًا، ليس لتغيير في الموقف، وإنما لأن العام ٢٠٢٢ الذي يصنفه السوريون كأقسى سني الحرب، بسبب موجات ارتفاع الأسعار المتلاحقة، وشح المحروقات، وشبه انعدام الكهرباء لأسباب عديدة على رأسها العقوبات والحصار وفساد لا يستطيع أحد إنكاره، غير اهتمامات وأولويات السوريين تمامًا، فابتعدوا عن السياسة وكل ما يتعلق بها، وما عاد يعنيتهم سوى الوضع المعيشي وملاحقة رغيف الخبز وليتر المازوت والبنزين وأسعار الصرف.

حين تتناول موضوعًا يتعلق -سواء بكليته أو بتفاصيله- بتشريح آراء، أو تقديم حاصل وجهات نظر مجموعة كبيرة من الناس، فإن الواجب الأخلاقي والأدبي يفرض عليك أن تبدأ بشكر مواقع التواصل قبل تقديم نتيجة بحثك للقارئ، لأنها سهلت المهمة كثيرًا. فهذا المقال -وعلى تواضعه الشديد- أغلب ما سيرد فيه، مبني على متابعات طويلة ودقيقة لهذه المواقع، وما تعكسه من آراء، كثير منها حقيقي، لأنه كان تعبيرًا مباشرًا وأنيبًا عن حدث، أو فكرة، أو مفهوم، والناس لا يكونون صادقين حقيقة بقدر ما يكونون في ردود أفعالهم الأولى.

(العلاقات السورية اللبنانية)؛ مفهوم وجملة تُربك السوريين حقيقة، إن كان بعمقها، أو حتى بمجرد صياغتها، ردود أفعالهم حيال كل ما له علاقة بهذا المفهوم، تُظهر أنهم لم يستوعبوا حتى اللحظة، أن لبنان دولة مستقلة، لها حكومتها ومؤسساتها وجيشها وأجهزتها الأمنية وكل ما تضمه الدول من عناصر تشكّلها، وينظرون إلى هذا المفهوم بذات الغرابة والصدمة التي ستصيبهم لو سمعوا جملة (العلاقات السورية الحليية)، أو (العلاقات السورية الحمصية)، فلبنان ما يزال في بال الكثيرين، محافظتين سورييتين، (سنعود بعد قليل لشرح لمانا محافظتين وليست واحدة)، تأخذان أوامرهما، ويتم تعيين مسؤوليهما بقرارات تصدر من دمشق، رغم أن السنوات الأخيرة كانت أكثر من كافية لتغيير هذا التفكير وهذه النظرة. ولا بد من القول إن سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، لم تكونا نهيبيتين في العلاقات السورية اللبنانية، ونظرة الشعب السوري إليها في كثير من النواحي، ومن ضمنها بالطبع، ما تعرض له حزب الله خلالها من ذات القوى التي تستهدف سورية، على اعتبار أن كثيرًا من السوريين يعتبرون استهداف الحزب هو استهداف ضمني لسورية، وزاد الطين طينًا، الممارسات العنصرية المؤذية للكثير من السوريين اللاجئين في لبنان دون مبرر، وتحديدًا ما جرى يوم الانتخابات الرئاسية السورية الخارجية في ٢١ أيار ٢٠٢١، وما تعرض له عدد غير قليل من الناخبين من أذى جسدي ومعنوي، ومنعهم من الوصول إلى السفارة للإدلاء بأصواتهم، ما أدى إلى نقمة واضحة، صرح بها وعبر عنها كثيرون، وزاد حدتها حينها، موقف الدولة اللبنانية التي يفترض السوريون أن رئيسها حليف لسورية وصديق لرئيسها، والذي لم يكن بالمستوى المطلوب، وأن الاعتداء على الناخبين وقع بحضور الجيش والقوى الأمنية اللبنانية، فبدا كل ذلك وكأنه متفق عليه أو مرضي عنه، أضف إلى ذلك الغارات الإسرائيلية المتكررة على سورية، والتي تقوم بها طائرات الكيان في كثير من الأحيان من الأجواء اللبنانية دون أي رد فعل أو تصرف حتى ولو كان شكليًا من قبل الدولة.

مَن قال ليس للتراب لغات؟!

مضر الشيخ إبراهيم - باحث سياسي سوري



ولدمشق عدة أسئلة لبيروت عن بعض نخبها، وعدائهم لها دون مسوغ، وشيطنتها دون دلائل سوى الإيعاز من السفارات.

وبعد أقل من عقدين من خروج الجيش العربي السوري وافتتاح السفارات؛ تتويجًا لكل العمق بين البلدين، لا يزال المتضرر يكثر، تجاة الأدوات في الداخل اللبناني، القفز فوق العقل والمنطق ورشق دمشق بالأكاذيب والتهم، وهي ناتها دمشق التي خرجت من حرب ضروس لن ينصف بالمدى القريب نتائج ما حققته من هجوم دموي لمحو دورها الرئيس، كآخر قلاع العرب وحصن مثقفيها ومقاوميهها، ومن يتنفس لأجل فلسطين وقضايا الأمة العربية.

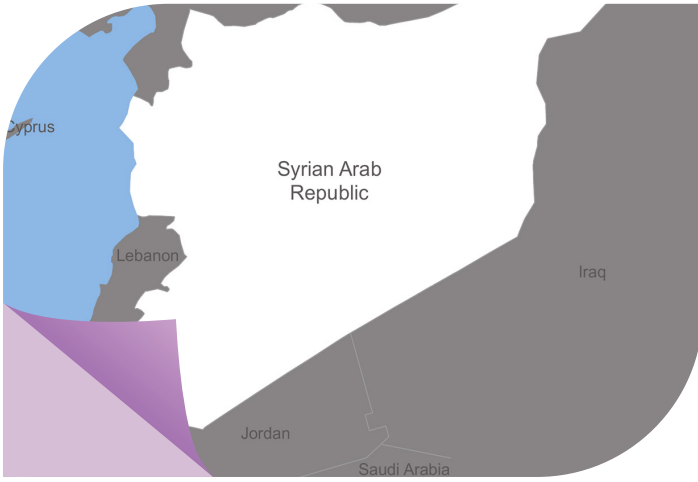
وفي دمشق، القرار بشأن بيروت، كان وما زال، العطاء والحرص على التكامل معها دون مقدمات، والشواهد كثيرة في الأمن والخدمات والشريان الاقتصادي الحدودي بينهما، والتعالي فوق مجانية أحلام الانعزاليين والأبواق المعادية، وخدمة أجنادات السفارات، وبعيدًا عن الانقسام السياسي في بيروت على لبنان الرسمي أن يُبادرَ إيجابًا دومًا تجاه سورية، وما دون ذلك تحبُّط وانعدام بصيرة، وأبواب دمشق مشرعة، كانت وستبقى كذلك، وهذا دورها التاريخي بمعزل عن الضجيج والحجيج.

لا يكاد يخلو بيتٌ سوري من ذكرٍ دائمٍ لأقارب، وحتى زهاب أملاكهم، مع سكة قطار الشرق السريع، بتقسيم «سايكس بيكو» الظالم، وكيف أن بلادًا، تُدعى ديار بكر وريبعة وجزر عمر ومضر، ليست عربية اليوم، ومع لواء إسكندرون العزيز، وصولًا إلى سورية الطبيعية وبلاد الشام، وأديبات الساسة والنخب، ومشاريعهم لإحياء هذه الروح المتصلة للجغرافيا.

ومن قال ليس للتراب لغات؟! وبين دمشق وبيروت كثيرٌ من الندية، وهي الشقيقة اللدود، إحداها مقلدة للأخرى والتجانب بينهما لا يحصى على الأصعدة كافة، ومتى ابتسمت إحداها كان فرحها موصولًا والعكس صحيح.

ولبيروت وأهلها خياران في الانتماء: إما النظر إلى دمشق ثم حلب وبغداد والموصل وماردين وقلاع هذه المدن العربية الشامخة، والعصية على النوبان، مهما تكن الليالي حالكة، أو النظر إلى البحر وقبرص وأوربا، ولا خيار ثالثًا في الهوية، ومن الجمال تعددُ الهويات؛ ولكن من غير محو وتجنُّ.

العقل المسؤول يتجه إلى بناء أفضل العلاقات، مع امتداده الطبيعي والاجتماعي والديموغرافي والمصيري والاقتصادي، والانعزالية خيار لها مريدون، وخاب مسعاهم في توقعهم أكثر في هذا الزمن الرقمي المتسارع والمتصل مع الآخر.



لبنان وسورية: العزل مستحيل

أحمد ياسين - إعلامي وأكاديمي لبناني

والوزراء، في حين تتوزع في لبنان على الرئاسات الثلاث وفق صيغة عرفت لاحقًا باتفاق الطائف الذي أعاد تقسيم النفوذ وفق صيغة المحاصصة الطائفية.

اجتماعيًا، فإن البلدين الشقيقين تربطهما علاقات وزيجات مؤثرة لم تتمكن سنوات الحرب الطويلة في سورية من القضاء عليها أو التأثير البنيوي بها رغم الموقف الرسمي اللبناني من سورية واغلاق الحدود والقطيعة السياسية. كما أضاف مشهد النازحين السوريين بمئات الآلاف شكلاً جديداً من أشكال التداخل الاجتماعي والديموغرافي بين البلدين، وذلك بمعزل عن أسباب عدم السماح بعودتهم الى ديارهم وارتباط القرار السياسي اللبناني بالرغبات والإملاءات الأميركية في هذا الملف. سنوات الحرب في سورية اضافةً الى ما يشهده لبنان اليوم من حالة غير مسبوقة على الصعيد الاجتماعي والمالي والمعيشي تؤكد حاجة لبنان أولاً لسورية كمنفذ بري وحيد يفتح أمامه طريقاً تجارياً أساسياً نحو العالم العربي ودول آسيا، وهو ما يفترقه اليوم لبنان كونه بأمس الحاجة للحصول على العملة الصعبة من خلال عمليات التصدير، اضافة الى اعتبار سورية ممراً الزامياً للتجارة اللبنانية برّاً مع وجود كيان الاحتلال في فلسطين المحتلة، ما يجعل لبنان اليوم في حالة خنق ذاتي اقتصادياً وتجارياً مع بقاء العلاقات الرسمية بين البلدين في حالة من المراوحة مع وقف التنفيذ.

رغم ذلك كله لم تنفع محاولات الفصل بين لبنان وسورية، حتى الولايات المتحدة التي كان لها الدور الأول في اغلاق الحدود وقطع العلاقات السياسية بين البلدين فضلاً عن تطبيق قانون قيصر الذي يضيق الخناق، ارسلت في الأشهر الاخيرة رسائل عدة اتجه لبنان وسورية وبعض دول الخليج تعتبر تراجعاً كبيراً حيال حصار سورية وبالتالي لبنان المتأثر الأول.

بالمحصلة أثبتت التجارب كافة والتاريخ أن امكانية عزل لبنان عن سورية أمر يستحيل تطبيقه، وتبعات ذلك تنعكس سلبيًا على لبنان في شتى المجالات، خصوصًا مع استمرار وجود كيان الاحتلال على ارض فلسطين ما يجعل من سورية الممر الوحيد برّاً للبنان نحو الشرق، والذي يصبح خياراً ملزماً تبعاً للتطورات التي تشهدها الساحة الاقليمية والدولية. فهل نشهد عودة قريبة للبنان الى مكانه الطبيعي الى جانب سورية اقتصادياً وسياسياً؟

يربط لبنان وسورية علاقات تاريخية وطيدة تمتد لعقود طويلة خلت، أولاً بحكم الجغرافيا التي تجعل من البلدين بقعة جغرافية وديموغرافية متداخلة لا يمكن لأي مؤثر سياسي أو عسكري التأثير فيها أو تغييرها.

ولعل ما مرت به العلاقات اللبنانية السورية منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ يعد التطور التاريخي الأبرز في علاقة البلدين الشقيقين خلال السنوات الماضية.

منذ الاستقلال اختار كل من لبنان وسورية مسارين مختلفين على الصعيد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. لكن البلدين بقيا على ارتباط وثيق رغم كل المراحل الحساسة التي تمر بها المنطقة والعالم، كيف ذلك؟

اقتصاديًا، الإزمة الاقتصادية والمالية في لبنان والتي تفجرت بعد أحداث ١٧ من شهر تشرين من العام ٢٠١٩ وما لحقها من انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية تزامنت مع انهيار مماثل لسعر صرف الليرة السورية بفعل فرض الحظر الأميركي وقانون قيصر الذي تسعى من خلاله الولايات المتحدة الأميركية الى حصار الشعب السوري والضغط على الدولة والمؤسسات الرسمية. وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها هذا الانهيار المتوازي، فقد جرى الأمر ذاته عام ١٩٨٦ بُعيد الانهيار الكبير لأسعار النفط وخلال الحرب الأهلية اللبنانية بينما كانت سورية تعيش في ظل عقوبات اقتصادية غريبة.

مسار البلدين الشقيقين اختلف في الخروج من تلك الأزمة السابقة، لكن المسارين أسسا بالتوازي للإشكاليات التي تعرضا لها لاحقًا.

لبنان بقي ملجأً لمدخرات السوريين وتمويلات تجارة القطاع الخاص الدولية، في حين بقي لمرفأ بيروت دور أساسي في الاقتصاد السوري وذلك قبل الانفجار الكبير الذي وقع عام ٢٠٢٠ ودمر الجزء الأكبر من المرفأ وعطل عمله بشكل جزئي. الأمر الذي أثر سلبيًا على القطاعين التجاري والمالي في لبنان وكذلك على الرساميل السورية التي جمدها المصارف اللبنانية بعد دخول الأزمة مسارات صعبة وقاسية.

سياسيًا، فإن البلدين وصلا إلى صيغتي حكم متشابهتين نسبيًا، الفارق أن السلطة في سورية تتركز في شخص الرئيس بشكل أساسي كقوة إجرائية اضافة الى مجلسي الشعب

سورية ولبنان.. الأمن المشترك يهدد «الكيان المؤقت»

خليل نصر الله - صحفي متخصص في الشؤون الإقليمية



قبل عام ٢٠٠٥ كانت الأوضاع لا تعمل لمصلحة الاسرائيليين، خاصة بعد إنجاز المقاومة تحرير جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ ودخول لبنان مرحلة جديدة من الهدوء والأمن مع إنجاز التحرير دون غياب التهديد.

منذ تلك اللحظة بدأ الإسرائيليون الإعداد لحرب ضد المقاومة وبالتالي لبنان، وكانوا يحتاجون إلى عامل مساعد لهم على قاعدة: يجب أن نأتيهم (أي للمقاومة) من الخلف.

«استقرار في سورية ولبنان يعني لا استقرار في الكيان المؤقت، والعكس صحيح». هذه قاعدة منطقية وواقعية لبلدين يعاديان كياناً أنشئ زوراً على حدودهما، بل واحتل جزءاً من أراضيها.

طوال أعوام الصراع، وفي مراحل عدة، لم يكتف العدو الاسرائيلي بالحروب المباشرة، بل عمل على محاولة ضرب الأمن والاستقرار وبأساليب مختلفة، وأعانه على ذلك دول عدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

عام ٢٠١١، بدأ الغرب ودول عربية وإقليمية حربًا على سورية، مع حصار، وإفلات يد الارهاب، ودعم المناهضين للدولة في سورية. هذه الهجمة ومع تصاعدها واتخاذها مسارًا عنفيًا كبيرًا، بين أن لبنان بات مهددًا، وأن أي متغير في دمشق سيعني محاصرة لبنان ومقاومته وبالتالي تهديد الأرضية للانقضاض عليها.

دخول حزب الله المعركة إلى جانب دمشق من منطلق حماية لبنان وظهر المقاومة، عطل الكثير من تلك المساعي. لكن وضع البلدين أمام حقيقة الحاجة الأمنية المشتركة، فانفلات الأمور في أي من البلدين ينعكس على الآخر، وهو ما اختبر في سنوات الحرب الأولى إذ اتخذ الارهاب بداية من بعض مناطق لبنان منطلقًا للدخول إلى سورية، وبعد تمكنه هناك، عاد ليرتد إلى لبنان عبر تنفيذ هجمات ارهابية في أكثر من منطقة بزعم الضغط على المقاومة للخروج من سورية.

مع استعادة سورية وحلفائها زمام المبادرة، وتحرير المناطق المشتركة عند الحدود اللبنانية السورية، عاد الأمن إلى لبنان وجزء كبير من مناطق جنوب غرب سورية، وهو ما أزعج الاسرائيليين، إذ تصرفوا على أنهم تعرضوا إلى ضربة كبيرة.

ما تقدّم من سرد، ولو بشكل مقتضب، يوضح أن الأمن المشترك حاجة أكثر مما هو مصلحة. فعودة الأمن ستعني عودة الاستقرار على صعد عدة، وبالتالي ستصب في خانة التأثير على الكيان المؤقت الذي يعلم أن التعافي الأمني في كل من سورية ولبنان، سيعني إضرارًا بأمنه، ومن بوابة المقاومة حصرًا.

وعلى صعيد مقارعة الارهاب، فلبنان بحاجة إلى سورية وهي كذلك، لبتريد التطرف الذي لا تخرج أعماله عن تحقيق مصالح أميركية وبالتالي اسرائيلية.

في هذه المرحلة، ومع عدم انتفاء الارهاب، لا بد من عودة التنسيق الأمني بين البلدين، ضمن المؤسسات الرسمية، إلى سابق عهده، ورفع مستوى التنسيق إلى حدوده القصوى. ليس سرًا أن أبواب دمشق مفتوحة، ويبقى على لبنان الدولة النظر من بوابة المصلحة الوطنية وتحرير قراره من السطوة الأميركية التي تعمل لمصلحة الكيان المؤقت.

القدوم من الخلف، أي من الداخل اللبناني، عبر تسعير الاشتباك السياسي وخلق توترات أمنية، يصعب على الكيان تنفيذه بشكل مباشر لأسباب عدة وعلى رأسها النظرة المعادية لوجوده في كلا البلدين وطغيان مفهوم العدا له ولوجوده. بالتالي هو بحاجة إلى طرف آخر للقيام بهذا الدور، ولن يجد أفضل من الولايات المتحدة الأميركية لتحقيقه.

عام ٢٠١١ حضر الأميركيون إلى المنطقة من بوابة أفغانستان. الأمر كان يشي بعصر أميركي قد بدأ. على اثره تحركت واشنطن على أكثر من جانب داخل لبنان. محاولتها الأولى تمثلت بالسعي لاحتواء المقاومة عبر تقديم السلطة والمال لها مقابل التخلي العملي والفعلي عن مقاومة الكيان المؤقت ودعم الفلسطينيين والتخلي عن سلاح الصواريخ، وسرعان ما فشلت. في تلك المرحلة ترافقت هذه المحاولة مع بدء تصعيد بعض القوى المحلية خطاب العدا ضد الوجود السوري، من بوابة التصويب على ما أسمته «النظام الأمني السوري اللبناني»، وهو ما ترافق مع استنهاض قوى كانت حتى الأمس القريب على علاقة طيبة بدمشق، ومرجعيات دينية محددة.

عام ٢٠٠٣، ومع غزو واشنطن للعراق، ازدادت الحملة على البلدين المترابطين بشدة وفق قاعدة المسير والمسار المشترك من قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية. ومن ينسى حضور «كولن باول» وزير الخارجية الأميركي آنذاك، ووضعه ورقة أمام الرئيس السوري بشار الأسد تتعلق بالمقاومة وتحالفات دمشق؟

رفض الورقة الأميركية، فتح الباب على مصراعيه أمام استصدار قرار بولي وهو ١٥٥٩ والذي يستهدف، ليس فقط نزع سلاح المقاومة وخروج سورية من لبنان، إنما تفكيك العلاقة بينهما، وجعل لبنان منطلقًا للتصويب نحو دمشق، وهو ما حصل لاحقًا، خاصة بعد عملية اغتيال الشهيد رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ واستعمار تلك الحملة واتهام دمشق بالعملية الارهابية يومها.

رغم المتغيرات التي حصلت على صعيد المنطقة، لم ينجح الأميركيون في فك العلاقة بشكل قوي لأسباب كثيرة وعلى رأسها قوة وحضور المقاومة والقوى التي ترى سورية عمقًا استراتيجيًا لها وللبنان.

الأزمة السورية وعقوبات قيصر ونتائجهما على الواقع اللبناني

تحقيق

د. عماد عكوش - خبير مالي واقتصادي



الصحة والتعليم. وتندرج العقوبات الحالية على سورية في إطار العقوبات الموجهة، ومن شأن هذه العقوبات أن تُحدث أضرارًا ونتائج سلبية على سير الأعمال وقدرة الدولة على التحكم والسيطرة، نتيجة انعدام فرصة توفير بدائل محلية. إن تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على سورية في الآونة الأخيرة، تحكمه عدة اعتبارات أهمها استمرارية تلك العقوبات واتساع نطاقها، وإجماع الأطراف الدولية والإقليمية على تنفيذها، وبالتالي محدودية البدائل بالنسبة للدولة.

الأثار المترتبة على العقوبات بالنسبة للدولة السورية

تشكل الإيرادات النفطية موردا هاما وأساسيا للموازنة العامة للدولة، فهي كانت تقارب نحو ٢٢٪ من إيراداتها، وتشكل الصادرات النفطية على ضآلتها الحصة الأساسية من هذه الإيرادات، فتتراوح بين ١٦ و ١٧٪ من إجمالي الإيرادات. وتوقف هذه الإيرادات لفترة زمنية طويلة دفع الحكومة إلى السحب من الاحتياطي والاقتراض من المصرف المركزي، نتيجة عدم وجود بديل لتلك الموارد.

على عكس العقوبات المفروضة على تجارة النفط، تبدو آثار العقوبات التي تستهدف النظام المصرفي والمالي أسرع في الظهور، حيث أدت هذه العقوبات والقيود إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وارتفاع تكاليف المستوردات للأسباب المالية ودخول وسطاء يتم من خلالها تحويل العملات والدفع، وارتفاع تكاليف التأمين، بالإضافة إلى تحول جزء من الطلب على العملة الأجنبية من السوق النظامية إلى السوق السوداء، ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية، وذلك رغم تدخل المصرف المركزي مباشرة وبيعه للعملة من خلال مزاد يجمع الصيارفة والمصارف الخاصة، في محاولة للحد من تدهور سعر الصرف. ومن شأن الأحداث الحالية والعقوبات المفروضة على مصرفين حكوميين رئيسيين والخشية أن تؤثر تلك العقوبات على وضعية النظام المصرفي

أدى الصراع في سورية منذ اندلعه في العام ٢٠١١ إلى استنزاف البنى التحتية والاقتصاد، ومختلف المرافق العامة، وسواء في سورية أو في لبنان من ثم، شلّ مجمل القطاعات الحياتية. أما بخصوص الخسائر فقد بلغت قيمة هذه الخسائر نحو ٥٠٠ مليار دولار وهو إجمالي الخسائر المالية، التي مني بها الاقتصاد السوري بعد ١٠ سنوات من الحرب فقط، وفق تقديرات نشرتها الأمم المتحدة في تقرير صدر العام ٢٠٢٠ و١٠٠ مليار دولار هي قيمة الخسائر التي تكبدها قطاع النفط والطاقة في سورية. وقس على ذلك بقية القطاعات الانتاجية.

ومع هذه الكارثة الإنسانية الكبيرة، التي تتفاقم يومًا بعد يوم، سواء بسبب المجموعات المسلحة الممولة من دول أصبحت معروفة، والتي لا زالت تشن حربها على الدولة، أو بسبب العقوبات التي فرضت ولا زالت على الشعب السوري، فلا مبادرات جدية حول العالم اليوم لوقف الحرب وانهاؤها. ولعلها أصبحت مرتبطة بأزمة الشرق الأوسط ككل. ويبقى أن نقول بأن سورية هي بوابة المنطقة العربية كلها إلى أوروبا وبوابة أوروبا إلى كل العالم العربي. لقد كانت سابقا مركزا وبوابة لكل من حكم المنطقة من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال العثماني ولاحقا الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد الاستقلال أصبحت سورية بوابة الروس إلى المياه الدافئة، فيها أقام الروس قواعدهم لوقف الزحف الغربي على المنطقة. ومن القواعد الأساسية للروس في سورية قاعدتان، قاعدة حميميم الجوية والتي تستخدم جزءا من مدارج مطار باسل الأسد في اللاذقية، وقد أقيمت سنة ٢٠١٥، والقاعدة البحرية في طرطوس وتقع في ميناء طرطوس، وقد جرى الاتفاق عليها أيام الاتحاد السوفياتي السابق في سنة ١٩٧١ وهجرت سنة ١٩٩١ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأعيد تفعيلها بعد العام ٢٠٠٦.

أثر العقوبات على سورية

يتعاظم أثر العقوبات على أي دولة مع درجة انفتاح هذه الدولة ودرجة اعتمادها في تجارتها واستهلاكها على الخارج. وسورية بلد صغير نسبيا لا يتجاوز ناتجه المحلي ما يعادل ٦٠ مليار دولار أميركي (تقديرات ٢٠١٠)، ويشكل تبادله الخارجي ما بين ٣٥ و ٤٣٪ (تقديرات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) من إنتاجه المحلي. ويتضح أن لبعض العقوبات آثارًا تفوق حجمها المباشر بالنسبة للاقتصاد المحلي، حيث أدت العقوبات التكنولوجية الأميركية على سورية خلال الفترة السابقة، إلى تأخر تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للاتصالات، والخدمات التكنولوجية والمعرفية لقطاعات الإنتاج، وأدت إلى خسائر كبيرة في قطاع النقل الجوي وحرمان سورية من نقد أجنبي ضروري، وعرقلت بالنتيجة تطور بنية وتركيبه العديد من القطاعات بما فيها

فهل نحن في صدد إعادة رسم جديدة للمنطقة مع دور أساسي لروسيا وبداية استغناء أوروبا عن النفط والغاز الخليجي بعد أن استغنت سابقاً أميركا عنه برفع إنتاجها من نفط الزيت الصخري؟

آثار العقوبات على لبنان

لقد فرض قانون «قيصر» نفسه لاعباً أساسياً في الحياة اليومية اللبنانية، فالقانون الأميركي الجديد الذي يسمح لواشنطن بفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري والجهات الداعمة له عسكرياً ومالياً وسياسياً، والمتعاملة معه تجارياً، تحول إلى مادة سجالية جديدة في لبنان، بين مؤيد له من منطلق تجنب العقوبات، وبين معارض له من منطلق تدخل أميركي في الشؤون اللبنانية، والمشاركة في محاصرة سورية.

أسئلة كثيرة تُطرح عن مدى تأثير القانون على لبنان، أكان عبر التبادل التجاري، أو خطوط الطيران، أو التبادلات المالية في ظل وجود أموال لمودعين سوريين في لبنان، أو عبر المصارف اللبنانية في سورية كونها تتعامل مع المصرف المركزي السوري، كذلك مصير التحويلات المالية من لبنان إلى سورية. لقد نتج عن هذا الحصار موجة من الهجرة الجماعية ترافق مع أعطاء حوافز للنازحين في لبنان شجعهم على القدوم إلى لبنان، هذا الواقع نتجت عنه تداعيات كارثية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي اللبناني نذكر منها:

- خفض معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في العام ٢٠١٥ بمقدار ٢,٩ بالمئة .

- دفع أكثر من مليون مواطن إلى خط الفقر.

- تقليص قدرة الحكومة على تحصيل ١,٥ مليار دولار من الواردات الضريبية.

- ارتفاع الإنفاق العام بمقدار ١,١ مليار دولار بسبب زيادة الطلب على الخدمات العامة.

- خسائر دعم السلع التي استفاد منها كل المقيمين على الأراضي اللبنانية والتي قدرت قيمتها خلال العشر سنوات السابقة بأكثر من عشرين مليار دولار وحيث إن عدد النازحين يبلغ حوالي ٢٠ بالمئة من المقيمين فهذا يعني أن ما لا يقل عن ٤ مليار دولار ذهب إلى دعم النازحين.

- انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة لعدم قدرة البيئة التحتية على تحمل هذا العدد من النازحين.

- تدني القدرة على معالجة النفايات الصلبة.

- زيادة نسبة العوامل الملوثة للبحر والأنهار نتيجة قرب هذه المخيمات من مصبات هذه الأنهار وعدم القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي.

بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية في لبنان، فإن القانون خلق انقساماً سياسياً ستشتد وتيرته مع التشدد الأميركي، ما سيزيد الضغط على الحكومة اللبنانية في مواجهتها للتحديات كافة. إن فتح العلاقات اليوم مع سورية من قبل الدولة اللبنانية دون رفع العقوبات الأميركية عنها قرار لن يجرؤ الساسة اللبنانيون على اتخاذه وقد ظهر هذا الخوف وعدم الجرأة من خلال ما يسمى بعملية استرجار الغاز المصري والكهرباء الأردنية وبالتالي لا تنتظروا من الطبقة السياسية الحالية أن تذهب في هذا الاتجاه.

السوري، وقدرته الائتمانية ووفائه بالتزاماته حيال المودعين، إضافة إلى الخشية من تفاقم الوضع الأمني والحيلولة دون عمل المصارف بشكل اعتيادي، من شأن كل ذلك أن يحفز على طلب السيولة، والاحتفاظ بالنقد لإجراء المعاملات، مما يعني توسيعاً للكتلة النقدية، إضافة إلى توسيع الكتلة النقدية المفروضة بفعل التباطؤ في النشاط الاقتصادي وتراجع معدل دوران النقد، حيث يفرض بطء النشاط الاقتصادي على المؤسسات الاحتفاظ بكميات كبيرة في المخازن من السلع الوسيطة أو المنتجات الجاهزة، كما أنها مضطرة للاحتفاظ بسيولة كافية لتسيير أعمالها في ظل بطء عمليات البيع والشراء وتراجع مستوياتها. وي طرح موضوع عدم إرسال العملة السورية المطبوعة لدى المطابع الأوروبية المتخصصة، وهو نوع من الحجز لتلك الأموال، مشكلة السيولة في السوق الداخلية خلال الفترة القادمة.

تعامل الحكومة مع الآثار الاقتصادية للأحداث

أدركت الحكومة أن العامل الاقتصادي قد كان من العوامل الرئيسية التي فجرت الحراك الاجتماعي. لقد قامت الحكومة بإقرار زيادة على الرواتب والأجور، كما أقرت تخفيضات في الرسوم الجمركية على السلع والمواد الغذائية، وخفضت أسعار المازوت بنسبة كبيرة، كما قدمت قروضاً ميسرة للطلبة الجامعيين، وثبتت عدداً من العمال المتعاقدين منذ سنوات عديدة. كان ممكناً لجملة هذه الإجراءات أن تخفف من الاحتقان الكبير في الشارع السوري لكن بقيت مشكلة مستويات الأجور وعدم تناسبها قائمة.

ماذا عن الموارد المحتملة لسورية وانعكاسها على المنطقة؟

١- سورية سوق اقتصادي كبير وهي مرشحة لأن تكون أكبر سوق استهلاكي في المنطقة نظراً لموقعها الجغرافي المساعد وسهولة الوصول إليها والخروج منها نحو الدول والقارات كافة.

٢- الغاز وهو السبب الرئيسي في كل ما يجري في سورية سواء من الأنايب المخطط لها أو من ناحية الإنتاج المحتمل، فقد ارتفع إنتاج الغاز السوري وفقاً لتأكيدات وزير النفط والثروة المعدنية السوري علي غانم من ١١ مليون متر مكعب يومياً قبل الأزمة في العام ٢٠١١ إلى ٣١ مليون متر مكعب اليوم بحسب صحيفة الوطن السورية. وهنا نشير إلى تأكيدات قامت بها السفينة الأميركية نوتيلس وبمساعدة تركية في ١٧ آب ٢٠١٠ عبر مسح جيولوجي تبين من خلاله أن واحداً من أكبر حقول الغاز يقع شرقي المتوسط ويقدر بـ ٢٣ تريليون قدم مكعب والجزء الأساسي يقع ضمن المياه الإقليمية السورية. ومن المتوقع أن يبلغ احتياطي الغاز السوري ٢٨,٥ تريليون متر مكعب ما بين الآبار البحرية والبرية مما يجعلها الثالثة عالمياً بعد روسيا وإيران، وهذه تقديرات مركز فيريل للدراسات.

٣- الأنابيب القطري بعد العام ٢٠٢٣ أي عام قمة الإنتاج السوري للغاز يصبح في خبر كان لا منفعة اقتصادية منه نظراً لتوفر الغاز السوري وقربه من الأسواق العالمية وخاصة الأوروبية مع تدني كلفة إنتاجه ونقله.

٤- النفط أيضاً ملف مهم فسورية تنتج اليوم حوالي ٣٨٧ ألف برميل يومياً وفقاً لصحيفة الوطن السورية لكنها في ٢٠١٣، أبرمت عقد «عمريت» البحري مع شركة «سيوزنفتا غازايسنت ميد» الروسية، من أجل التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية.

ديناميات الساحة السورية تعرقل الجهود المبذولة لحلّ أزمة الطاقة في لبنان

تقرير

خضر سعاده خروبي - صحفي لبناني



بحسب مجلة «ناشونال إنترست»، إلى تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل أحدهما في «تحقيق الاستقرار في قطاع الطاقة في لبنان»، فيما يتمثل الآخر في «مزاحمة النفوذ الإيراني»، لافتة إلى أن الخطة المذكورة تحظى بدعم الفاعلين الإقليميين والدوليين الأساسيين، في إشارة إلى الولايات المتحدة، ودول الخليج.

واستعرضت المجلة الأميركية جملة صعوبات تقف حائلاً أمام تنفيذ الصفقة الرباعية بنجاح، فقالت إن الأوضاع السياسية والأمنية الهشة للدولة السورية، تعد أبرز العوائق أمامها، مشيرة إلى أن خط الغاز العربي الذي يمتد من معبر نصيب - جابر على الحدود الأردنية، مروراً بحمص السورية، وصولاً إلى طرابلس في شمال لبنان، شهد عمليات تخريبية خلال فترة الحرب السورية، لا سيما بعد هجوم تنظيم

على وقع توازي المسارات السياسية المعقدة للأزمة اللبنانية، مع الواقع الاقتصادي الصعب الذي تعانيه البلاد، يجب التوقف عند آفاق نجاح صفقة الربط الكهربائي، وتمرير الغاز الطبيعي من مصر، والأردن إلى لبنان عبر سورية، كنموذج واضح عن حاجة لبنان الملحة لفتح كوة في جدار علاقته مع سورية، والتي تُفَعَت بفعل الضغوط الغربية نحو واقع لا يلحظ المصالح اللبنانية على وجه الخصوص.

الإعلان عن صفقة تمرير الغاز الطبيعي للبنان عبر سورية، يشكّل «محطة مفصلية» لكلا البلدين وسط بيئة من التعقيدات الجيوسياسية المحيطة بهما، في ظل خضوعهما لاستقطاب إقليمي بولي حاد.

وترمي خطة ربط لبنان بشبكة الكهرباء والغاز الإقليمية،

الأميركية المفروضة عليها.

وبحسب المجلة، فإنه حتى وإن كانت لدى دمشق الرغبة في تمرير الغاز والكهرباء عبر أراضيها، رغم عزلتها الدولية، والعقوبات الأميركية ضدها، لأسباب ترتبط بأمن الطاقة لديها، وفتح نافذة لتطبيع علاقاتها مع الدول الغربية، والعربية، ثمة جهات فاعلة أخرى، ومن بينها تنظيمات مسلحة مثل «داعش»، إلى جانب تنظيمات محسوبة على ما يسمى المعارضة السورية، ممن لا تبدي اهتمامًا بتحسين علاقات دمشق مع لبنان، وتعتزم تقويض صورة الحكومة السورية، وعرقلة جهودها لتطبيع علاقاتها الخارجية مع عدد من الدول. وفي هذا الإطار، اعتبرت المجلة أن واشنطن والقوى الإقليمية الحليفة لها، لا تستطيع ضمان كفاية تلك الجماعات عن إلحاق الضرر بخط أنابيب الغاز العربي.

وأضافت المجلة، أنه «نتيجة لذلك، من المرجح أن تركز هذه الجهود الأميركية بشكل أكبر على الحد من النفوذ الإيراني في كل من سورية ولبنان» بعد نجاح طهران وحزب الله في تعزيز صورتها في الشارع اللبناني.

وتابعت أن «الحلف المناهض لإيران يعكف على عدم التسليم بتلك السردية، من خلال تقديم سردية مضادة» لمسار الأحداث في لبنان.

وأكملت المجلة أن «الملك الأردني عبد الله الثاني، الذي يبدو أنه صاحب الفضل الأساسي في عرض خطة الغاز الطبيعي داخل أروقة واشنطن وعواصم أخرى، ربما يأمل أيضًا في تقاسم المنافع مع دمشق من خلال مثل هذه الصفقة، بهدف مواجهة إيران».

ورجّحت أن تصطدم مساعي الملك الأردني في خطب ودمشق، على حساب طهران، بحائط مسدود، بسبب العلاقات القوية التي تجمع حكومة الرئيس الأسد بإيران وحزب الله، مشيرة إلى أن الصفقة الرباعية بشأن الغاز، لن تنجح، سواء في حل أزمة الكهرباء في لبنان، أو في مكافحة النفوذ الإيراني في البلاد.

وبيّنت المجلة أن أحد أهم أسباب فشل الرهانات على تقويض نفوذ إيران في لبنان يعود إلى أن الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة في لبنان لا تدرك محدودية تأثيرها هناك، داعية إلى اعتماد أساليب ومنهجيات عمل أخرى من أجل الدفع بأجندة تغييرية، سواء في لبنان، أو في سورية.

«داعش» في شهر أيلول من العام الماضي على إحدى محطات الطاقة في جنوب سورية، الواقعة على إحدى النقاط الرئيسية لخط الأنابيب الذي يغذي العاصمة السورية بكميات كبيرة من الكهرباء. ورأت المجلة أن استهداف محطة الكهرباء، تبرز قدرة «داعش» على تنفيذ عمليات تخريبية في جميع أنحاء البلاد.

وفي إطار حديثها عن صعوبة تنفيذ الصفقة الرباعية، الرامية إلى تزويد لبنان بـ ٤٥٠ ميغاوات من الكهرباء، لفتت المجلة إلى مشكلة تقنية، تتصل بضعف البنية التحتية للطاقة في سورية بفعل الحرب، حيث تعاني المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى عشرين ساعة في اليوم.

وأضافت المجلة أن تخلخل قطاع الطاقة السوري يأتي كنتيجة مباشرة للصراع وتدمير البنية التحتية فيها، بما في ذلك خط أنابيب الغاز العربي». وتوقفت عند عقبة سياسية أخرى تعترض تنفيذ الاتفاق الرباعي، بين لبنان والأردن وسورية ومصر. فإلى جانب الغاز المصري المصدّر إلى لبنان، عبر الأراضي الأردنية والسورية، «ستتدفق كمية كبيرة من الغاز الطبيعي من «إسرائيل» إلى الجانب اللبناني، بموجب صفقة الغاز الموقّعة بين الأردن و«إسرائيل» عام ٢٠١٩، بحسب المجلة الأميركية، وهو أمر ينطوي على جانب «تطبيعي» في علاقات لبنان ب«إسرائيل».

وفي ظل أزمة المحروقات وإمدادات الطاقة التي يزرخ تحتها لبنان، سلطت المجلة الضوء على قرار حزب الله باستيراد المحروقات من إيران، معتبرة أن الحزب اللبناني «نجح في إظهار نفسه على أنه المنقذ للبنان، متحديًا العقوبات الأميركية».

وأكملت المجلة بأنه، وعلى الرغم من أن كميات المحروقات المستوردة، من قبل حزب الله، لا تفي باحتياجات لبنان الحالية، إلا أنها «توفر دعابة سياسية ممتازة لأقوى لاعب سياسي وعسكري في لبنان»، فضلًا عن «تصوير حزب الله وإيران كمدافعين عن لبنان»، وذلك «في وجه العقوبات الأميركية بوصفها محاولات إمبريالية للسيطرة على البلاد».

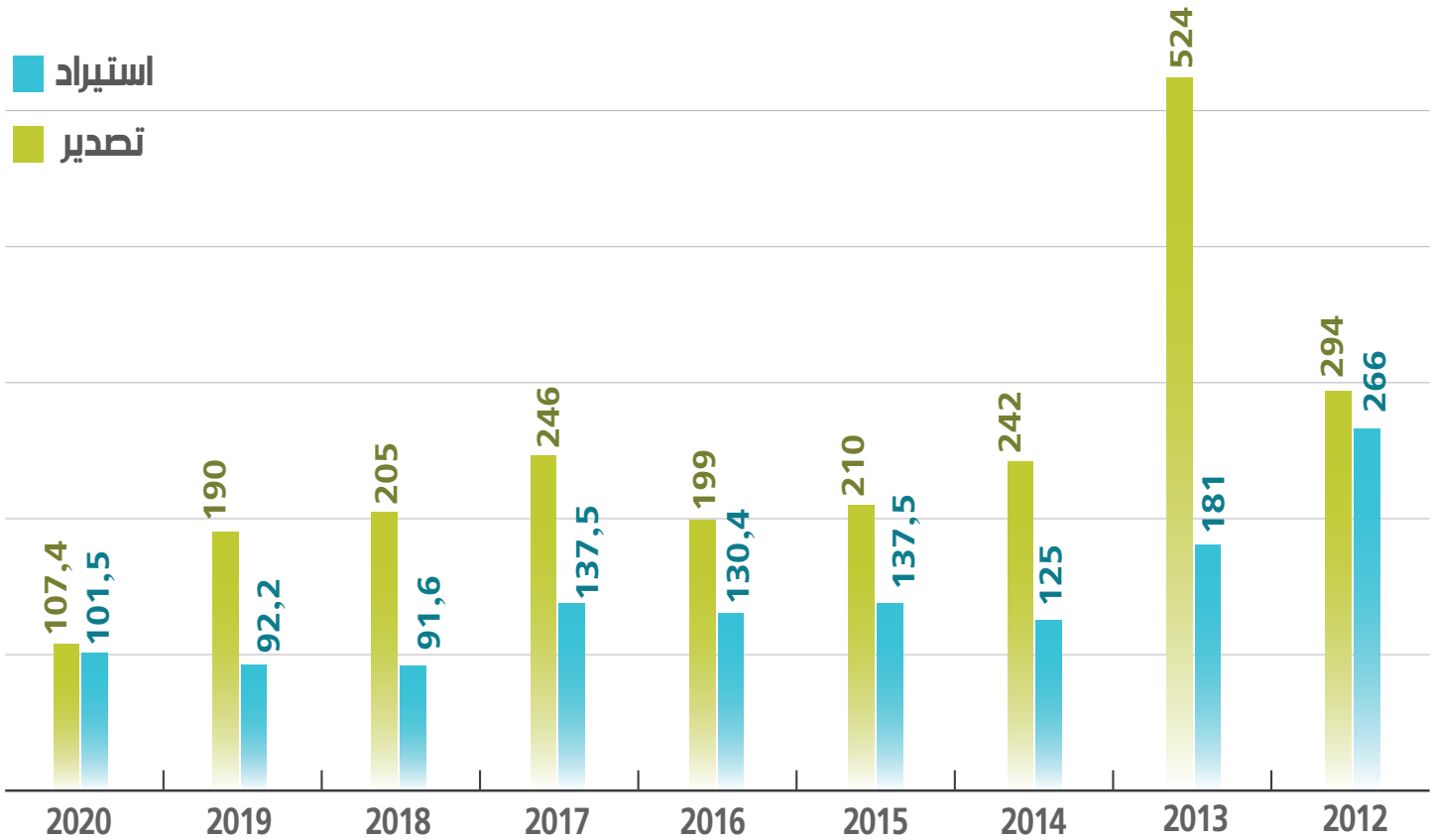
وبالنظر إلى وجود رغبة أميركية لتحجيم النفوذ الإيراني، شددت المجلة على أن توقيت الصفقة الرباعية يبدو منطقيًا من زاوية جيوسياسية في ظل الصراع على الساحة اللبنانية، التي تبدو متشابكة على نحو معقد من صراع جيوسياسي أكبر يدور حول سورية، مع الإقرار بصعوبة تنفيذ الاتفاق الرباعي لأسباب تتصل بعزلة الحكومة السورية، والعقوبات

بالأرقام حجم التبادل التجاري بين لبنان وسورية

(صحيفة الأخبار، ملحق رأس المال، ٢٠٢٢/٠٢/٠٧)

تأتي سورية في المرتبة الرابعة على لائحة أهم أسواق الصادرات اللبنانية بعد الإمارات والسعودية، وخصوصاً الصادرات الزراعية بحصة ١٤٪ من مجموع قيمتها. وفق إحصاءات الجمارك، فإنه في عام ٢٠٢٠، بلغ حجم التبادل التجاري الخاص بين لبنان وسورية ١٠١ مليون دولار لجهة استيراد لبنان، و١٠٧ ملايين دولار لجهة صادراته. ومن أبرز ما استوردته سورية البلاستيك ومصنوعاته بقيمة ٢٢,٤ مليون دولار، والموز الطازج بقيمة ١٨,٧ مليون دولار والأرز بقيمة ١١,٧ مليون دولار. أما لبنان فقد استورد من سورية بما قيمته ٩ ملايين دولار من مواد التنظيف، والألبسة والأحذية بقيمة تفوق ١٣ مليون دولار.

حركة الاستيراد والتصدير بين لبنان وسوريا (2012-2020) بملايين الدولارات



المصدر: الجمارك اللبنانية

التاريخ والحاضر دروس مفيدة للمستقبل

حسين مرتضى - إعلامي لبناني

موقف مربك، وفتح كوة في جدار الاستسلام لإرادة واشنطن. فهل هناك من لا يزال يشك بأن العلاقة مع سورية هي خير للبنان ولسورية معاً؟ الإجابة عن هذا السؤال تحتم العمل على القيام بإجراءات سريعة وفعّالة من أجل إعادة العلاقات بين بيروت ودمشق إلى حالتها الطبيعية، خصوصاً وأن الدستور اللبناني ينصّ على علاقات مميزة بين البلدين، بعيداً عن إملاءات السياسات الأميركية التي لا تأخذ مصلحة لبنان في عين الاعتبار، بل المصلحة الإسرائيلية الخاصة.

لا يغيب عن بال أحد أن الولايات المتحدة تسعى منذ مدة إلى تخريب العلاقات اللبنانية السورية، وهي نجحت في ذلك إلى حدّ كبير وفي بعض المراحل خصوصاً فيما تلا اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وكانت واشنطن واضحة في الإعلان عن نواياها ورغباتها إزاء تخريب العلاقة بين البلدين، إذ قال مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن جون بولتون، خلال مناقشة القرار ١٦٨٠ في ١٦ أيار ٢٠٠٦ الذي سعى إلى تكريس تدويل لبنان، إن «المرحلة المقبلة مملوءة بالتحوّلات الكبيرة وعنوانها الأساس الفصل التام بين لبنان وسورية»، وهو إعلان واضح وصريح عن توجّهات إدارته للفصل بين لبنان والدور الإقليمي لسورية القائم على أساس خيارات مضادّة للخيارات الأميركية.

هنا دعوة إلى المسؤولين اللبنانيين خصوصاً من أجل تغليب مصلحة لبنان، والتحرّر من هاجس الخوف والاستسلام للسفارة الأميركية والسفارات العربية الأخرى المؤتمرة بأوامر واشنطن. فإن الخوف من غضب السيّد الأميركي لم تعد مبرّرة، ولا يجوز أن تبقى أولوية تفوق المصالح الوطنية وحاجاتها المانسة، خصوصاً في هذه المرحلة من عمر المنطقة، حيث الأميركي لم يعدّ ذلك البعبع المخيف، وحيث تثبت التحارب من فيتنام إلى إيران الشاه، مروراً بأفغانستان وصولاً إلى أوكرانيا، وقبلها لبنان الثمانينيات، أن الأميركي يبيع أدواته عند أول منعطف، واليوم، بدأ هذا المنعطف يلوح في أفق المنطقة.

«شعب واحد في بلدين». لم تكن هذه المقولة مجرد جملة عابرة في تاريخ العلاقة بين سورية ولبنان، تلك العلاقة التي حكمتها ظروف سياسية متعددة إلى أن نضجت عبر معاهدة «الأخوة والتعاون والتنسيق» التي وقعت بين البلدين عام ١٩٩١ والتي نصّت على الروابط الأخوية المميزة التي تربط البلدين والتي تستمد قوّتها من جذور القرب والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة.

وقد تجسّدت تلك العلاقة عبر جوانب متعددة منها الجانب العسكري والأمني، حيث قدمت سورية الدعم العسكري للجيش اللبناني باعتباره مؤسسة وطنية. وقد برز هذا الدعم من خلال إقامة دورات تدريبية لعدد من عناصر وضباط الجيش اللبناني ودورات قيادة الأركان حيث ساهم الجيش السوري بتوجيه من القيادة السورية بتدريب وتأهيل الجيش اللبناني، كما ظهر التعاون في تزويد الجيش اللبناني بالذخيرة خلال عملية تطهير مخيم نهر البارد إضافة لضبط الحدود ومنع تسلل العناصر الإرهابية إلى البلدين خلال مواجهة الجيش السوري للتنظيمات الإرهابية.

ولم يتوقف الدعم السوري على الشق العسكري، بل اتخذ شكل الدعم الأمني عبر تبادل المعلومات والتنسيق المباشر لمتابعة العديد من الملفات الأمنية بما فيها كشف عمليات التجنيد الإرهابي التي كانت تتم في لبنان.

اليوم، وفي ظل المتغيّرات السياسية الأخيرة في المنطقة حاولت بعض الجهات السياسية في لبنان، والتي تتبع لإدارة الأميركية، التشويش على العلاقة بين سورية ولبنان، إلا أن الحقيقة واضحة ولا يمكن تجاوزها.

وانطلاقاً من حقيقة أن سورية هي الشريان الأساسي لبنان، أعلن حزب الله اللبناني عام ٢٠١٢، وبالتنسيق مع القيادة السورية، الاشتراك بنسق دفاعي، بالحرب الكونية التي كانت تتعرّض لها سورية، وبذلك ارتسمت مرحلة جديدة من العلاقة بين البلدين قائمة بشكل أساسي على استراتيجية تتصل بمحور المقاومة وتُشكّل سورية حلقتها الأساسية، مدفوعة بأسباب جيواستراتيجية تتعلّق بالحدود اللبنانية مع سورية، وأيضاً، بما يتصل بدور الحزب ودمشق ضمن المحور المقاوم لـ«إسرائيل»، وبهذا المعنى فإن التكامل الميداني الذي حصل بين وحدات حزب الله والجيش العربي السوري يتكامل مع دورها المقاوم ربطاً بحقيقة أن ما كان يُرسم لسورية أولاً، وتالياً للبنان، فيما لو نجحت المؤامرة على دمشق، يستهدف من ضمن ما يستهدفه، تحقيق المشاريع التي تستفيد منها «إسرائيل» وعلى رأسها التخلّص من قوى المقاومة في المنطقة، وعمقها الجغرافي والسياسي المتمثّل بسورية وبورها.

في المحصّلة، يبدو أن التعاون بين لبنان وسورية انطلاقاً من التجربة الأخيرة في الحرب الكونية على سورية قد نجح، وعليه، فإن خيار المقاومة الذي اتخذه الطرفان قد ربح، وربح معه لبنان على وجه الخصوص. تجلّى ذلك الربح أخيراً في كسر حصار قانون قيصر، واستفادة لبنان كثيراً من هذا الكسر، الذي وضع الإدارة الأميركية ورهاناتها في



اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦



الجزء الأكبر من بلاد الشام وجزء كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق، أما بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعا بالاتجاه شرقاً لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج والمنطقة الفرنسية.

كما تقرر وضع المنطقة التي اقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا «فلسطين» تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا (لاحقاً وبموجب وعد بلفور لليهود، أعطيت فلسطين للصهاينة لبناء «دولة إسرائيل»).

لكن الاتفاق نص على منح بريطانيا ميناءي حيفا وعكا على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا، ومنحت فرنسا بريطانيا بالمقابل استخدام ميناء إسكندرون الذي كان سيقع في دائرة سيطرتها.

بنود الاتفاقية:

المادة الأولى:

إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية برئاسة رئيس عربي في المنطقتين «أ» (داخلية سورية) و«ب» (داخلية العراق) المبيّنة في الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق. يكون لفرنسا في منطقة (أ) وإنجلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وإنجلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية:

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (سورية الساحلية) وإنجلترا في المنطقة الحمراء (منطقة البصرة) إنشاء ما ترغبان به من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة، بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة:

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين)، يعين شكلها بعد استشارة روسيا والاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة: تنال إنجلترا ما يلي:

-ميناءي حيفا وعكا.

- يضمن مقدار محدود من مياه دجلة والفرات في المنطقة (أ)

وُقِّعت اتفاقية سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا على اقتسام الدول العربية الواقعة شرقي المتوسط عام ١٩١٦. وتم الوصول إليها بين أبريل/نيسان ومايو/أيار من ذلك العام على صورة تبادل وثائق بين وزارات خارجية الدول الثلاث (فرنسا وإنجلترا وروسيا القيصرية).

عينت الحكومة الفرنسية «جورج بيكو» قنصلها العام السابق في بيروت مندوباً سامياً لمتابعة شؤون الشرق الأدنى، ومفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية، ولم يلبث أن سافر إلى القاهرة، واجتمع بـ«مارك سايكس» المندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى، بإشراف مندوب روسيا، وأسفرت هذه الاجتماعات والمراسلات عن اتفاقية عُرفت باسم «اتفاقية القاهرة السرية»، ثم انتقلوا إلى مدينة بطرسبرغ الروسية، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية ثلاثية سُميت باتفاقية سايكس بيكو وذلك لتحديد مناطق نفوذ كل دولة على النحو التالي:

- استيلاء فرنسا على غرب سورية ولبنان وولاية أذنة.
- استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.
- استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان.
- حق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرتونكس في الأماكن المقدسة في فلسطين.

- المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا، وتلك التي تحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية أو دول عربية موحدة، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ويشمل النفوذ الفرنسي شرق بلاد الشام وولاية الموصل، بينما النفوذ البريطاني يمتد إلى شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية.
- يخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية.

- يصبح ميناء إسكندرون حرّاً.

تم الكشف عن الاتفاق بوصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في روسيا عام ١٩١٧ مما أثار غضب الشعب السوري الذي يمسّه الاتفاق مباشرة وأخرج فرنسا وبريطانيا.

تم تقسيم المنطقة بموجب الاتفاق فحصلت فرنسا على

معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية

مادة ٤:

بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في شهر البيدر حتى خط حمانا- المديرج- عين داره، وإذنا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية سورية لبنانية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.

مادة ٥:

تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادئ التالية:
١) سورية ولبنان بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة في إطار الجامعة، كما أنهما عضوان في الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان في حركة عدم الانحياز.
٢) المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.
٣) يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه

إن الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية،

إنطلاقاً من الروابط الاخوية المميزة التي تربط بينهما والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة،

وإيماناً منهما بأن تحقيق اوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما القومي والوطني ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الاقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صدقه المجلس النيابي بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥

اتفقا على ما يلي:

مادة ١:

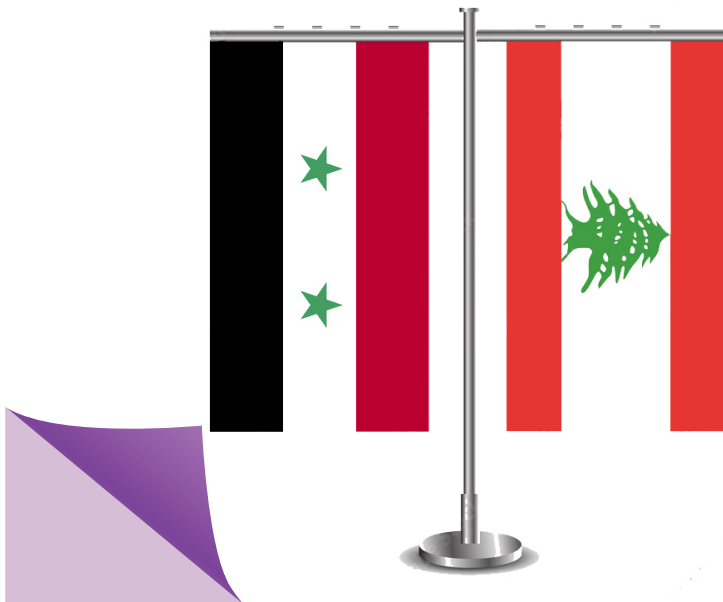
تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية والعلمية وغيرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهم السياسية والاقتصادية والامنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضمناً لمصيرهما المشترك.

مادة ٢:

تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك واقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.

مادة ٣:

إن الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الاحوال وعليه فان لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً او مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية. وإن سورية، الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.



للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية، وتعد من أجل ذلك الخطط لإقرارها من قبل المجلس الأعلى.

٤) لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

أ- تشكل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ب - تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إحدى الدولتين بالتناوب، مرة كل شهرين وعند الاقتضاء.

ج- يكون من اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي للدولتين وإعداد التوصيات المؤدية الى ذلك.

د- تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

٥) لجنة شؤون الدفاع والأمن:

أ- تشكل لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزيري الدفاع والداخلية في كل من الدولتين.

ب - تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي أو أية اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

ج- تعرض جميع الخطط والتوصيات التي تعدها لجنة شؤون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى لإقرارها مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

٦) الأمانة العامة:

أ- تنشأ أمانة عامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة

ب - يرأس الأمانة العامة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى.

ج- يحدد مقر واختصاص وملاك وميزانية الأمانة العامة بقرار من المجلس الأعلى.

أحكام ختامية

١) تعقد اتفاقيات خاصة بين البلدين في المجالات التي تشملها هذه المعاهدة، كالمجالات الاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها، وفقاً للأصول الدستورية في كل من البلدين، وتعتبر جزءاً مكملاً لهذه المعاهدة.

٢) تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد إبرامها من قبل السلطات المختصة وفقاً للنظم الدستورية للدولتين المتعاقبتين.

٣) تعمل كل من الدولتين على إلغاء القوانين والانظمة التي لا تتوافق مع هذه المعاهدة، بما لا يتعارض مع أحكام الدستور في كل من البلدين.

دمشق في ٢٢ أيار ١٩٩١

عن الجمهورية العربية السورية

الإمضاء: حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية

عن الجمهورية اللبنانية

الإمضاء: الياس الهراوي رئيس الجمهورية اللبنانية

الوطنية وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة.

وعليه، فإن حكومتي البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

مادة ٦:

تشكل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة، كما يمكن إنشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى الوارد ذكره أدناه:

١) المجلس الأعلى:

أ- يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية في كل من الدولتين المتعاقبتين وكل من:

- رئيس مجلس الشعب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.

- رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس

مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية

ب - يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنة وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

ج- يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، ويشرف على تنفيذها كما يعتمد الخطط والقرارات التي تتخذها هيئة المتابعة والتنسيق ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن، أو أية لجنة تنشأ فيما بعد.

د- قرارات المجلس الأعلى الزامية ونافذة المفعول في إطار النظم الدستورية في كل من البلدين.

هـ- يحدد المجلس الأعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها، وفقاً للنظم والأصول الدستورية في كل من البلدين أو في ما لا يتعارض مع هذه النظم والأصول.

٢) هيئة المتابعة والتنسيق:

تتكون هيئة المتابعة والتنسيق من رئيسي مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتتولى المهام التالية:

أ- متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ورفع التقارير الى المجلس عن مراحل التنفيذ.

ب - تنسيق توصيات اللجان المتخصصة ومقرراتها ورفع المقترحات الى المجلس الأعلى.

ج- عقد اجتماعات كل ما دعت الحاجة مع اللجان المتخصصة.

د- تجتمع الهيئة مرة كل ستة أشهر وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

٣) لجنة الشؤون الخارجية:

أ- تشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيري الخارجية في البلدين.

ب - تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين وعند الاقتضاء في إحدى الدولتين بالتناوب.

ج- تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية

الاتفاقيات والاتفاقات المنبثقة عن معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق



الرقم	اسم الاتفاقية/الاتفاق	التاريخ	المكان
1	معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق	22-05-1991	دمشق
2	اتفاقية الدفاع والأمن	01-09-1991	شستورا
3	اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي	16-09-1993	بيروت
4	الاتفاق الصحي	16-09-1993	بيروت
5	اتفاق تنظيم انتقال الأشخاص ونقل البضائع	16-09-1993	بيروت
6	اتفاق بشأن أوجه التنسيق والتعاون في المجال الزراعي	16-09-1993	بيروت
7	اتفاق خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي	04-05-1994	دمشق
8	اتفاق ثقافي	19-09-1994	دمشق
9	اتفاق يتعلق بتوزيع مياه نهر العاصي النابعة في الأراضي اللبنانية	20-09-1994	دمشق
10	ملحق لاتفاق توزيع مياه نهر العاصي النابعة في الأراضي اللبنانية	11-01-1997	بيروت
11	اتفاقية ثنائية في مجال العمل	18-10-1994	بيروت
12	اتفاق تعاون وتنسيق في مجالات التربية والرياضة والشباب	03-04-1995	دمشق
13	اتفاق التعاون في مجال التعليم الفني والمهني والتقني	02-06-1996	دمشق
14	الاتفاق القضائي لعام ١٩٥١	25-02-1951	بيروت
15	اتفاقية ملحقه بالاتفاق القضائي المعقود بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥١	26-09-1996	بيروت
16	اتفاق نقل الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية ملحق بالاتفاق القضائي الموقع بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥١ (لم يبرم بعد)	18-07-2010	دمشق
17	اتفاقية من أجل تجنب ازواج التكليف الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	12-01-1997	دمشق
18	بروتوكول ملحق باتفاقية تجنب ازواج التكليف الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل (لم يبرم بعد)	18-07-2010	دمشق
19	اتفاقية إنشاء مكاتب حدودية مشتركة	12-01-1997	دمشق
20	محضر اجتماع حول إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ	07-02-1998	دمشق
21	محضر اجتماع حول آلية تنفيذ إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ	02-11-1998	دمشق
22	اتفاق حول الملاحة البحرية التجارية	22-02-1999	دمشق
23	اتفاقية ثنائية في مجال الشؤون الاجتماعية	11-09-2000	دمشق
24	اتفاقية المبادئ التنفيذية لمشروع نقل وبيع الغاز الجاف بين سوريا ولبنان	11-05-2001	بيروت
25	اتفاق لإقامة خدمات جوية بين إقليميهما وما وراءهما	08-08-2001	دمشق
26	اتفاقية بيع الغاز مع محضر اجتماع اللجنة المشتركة للنفط والغاز تاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٢	08-12-2001	بيروت
27	اتفاقية من أجل اقتسام مياه حوض النهر الكبير الجنوبي وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر	20-4-2002	بيروت
28	اتفاق تعاون بين وزارتي العدل	12-11-2003	دمشق
29	اتفاق حول التعاون الإداري المتبادل في القضايا الجمركية	14-01-2004	دمشق
30	اتفاق ثنائي حول تبادل الحوالات البريدية الفورية	14-04-2004	بيروت
31	اتفاق لتبادل بعثات البريد العاجل الدولي (EMS)	14-04-2004	بيروت
32	النظام التنفيذي لاتفاقية البريد العاجل الدولي (EMS)	14-04-2004	بيروت
33	اتفاقية تعاون في المجال الزراعي (لم تبرم بعد)	18-07-2010	دمشق
34	اتفاقية تعاون في مجال وقاية النبات والحجر الصحي النباتي والمبيدات الزراعية (لم تبرم بعد)	18-07-2010	دمشق
35	اتفاقية تعاون في مجال الصحة الحيوانية والحجر الصحي البيطري	18-07-2010	دمشق
36	اتفاقية حول توحيد قواعد ترخيص واستيراد الأدوية واللقاحات البيطرية (لم تبرم بعد)	18-07-2010	دمشق
37	اتفاق خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي (لم يبرم بعد)	18-07-2010	دمشق
38	اتفاق تعاون وتنسيق في مجال التربية (لم يبرم بعد)	18-07-2010	دمشق
39	اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	18-07-2010	دمشق
40	اتفاق حول الملاحة البحرية التجارية (لم يبرم بعد)	18-07-2010	دمشق
41	اتفاق تعاون لمكافحة المخدرات بين وزارتي الداخلية	18-07-2010	دمشق
42	اتفاق تعاون في مجال السياحة	18-07-2010	دمشق

لبنان وسوريا المصير والمسار

1920

نهاية الإحتلال العثماني ودخول بلاد الشام في مرحلة الإنتداب الفرنسي الذي أعلن قيام «دولة لبنان الكبير» ككيان مستقل عن سوريا

1943

نهاية الإنتداب وعقد اتفاق «إدارة المصالح المشتركة» بين لبنان وسوريا تمهيدا لاقتسامها فيما بينهما

1956

الإتفاق على التزام لبنان بالتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة (التي كانت تضم سوريا ومصر) في كل ما يتعلق بسياسته الخارجية بعد محاولة كميل شمعون إدخال لبنان في تحالف مع أوروبا عقب العدوان الثلاثي

1943 - 1975

وقع البلدان 28 اتفاقية بغالبيتها اتفاقيات تنظيمية

1975

انفجار الحرب الأهلية في لبنان ما دفعه لطلب تدخل سوريا لإنهاء الحرب وبالفعل تدخلت سوريا بعد قرار عربي بالإجماع عام 1976 يقضي بإرسال قوات ردع عربية تشكل القوات السورية عمودها الفقري

1982

اجتاحت الصهاينة لبنان واستنسل الجيش العربي السوري في الدفاع عنه، كما دعمت دمشق القوى الوطنية المقاومة في لبنان

2004

إصدار القرار 1559 للضغط على سوريا من أجل الخروج من لبنان

1989

اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان وكرس «علاقات مميزة» بين لبنان وسوريا

1991

اتفاقية «الأخوة والتعاون والتنسيق» بين لبنان وسوريا والتي تنص على الروابط الأخوية المميزة بين البلدين، وتهدف إلى تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية

2009

بعد كل الاتهام السياسي ضد سوريا، رئيس الحكومة سعد الحريري يزور دمشق ويستقبله الرئيس الأسد

2005

اغتيال رفيق الحريري واتهام سوريا بهذا الاغتيال بهدف تحقيق قدر أكبر من الضغط عليها.. انسحب الجيش السوري من لبنان على اثر تصاعد موجات الاتهام السياسي

2008

اتفاق بين بيروت ودمشق على تبادل السفراء إثر زيارة الرئيس اللبناني آنذاك ميشال سليمان إلى دمشق ولقائه الرئيس بشار الأسد

2021

سوريا تستقبل في ميناء اللاذقية البواخر الآتية من إيران لمساعدة لبنان، رغم ازدياد وتيرة التحريض ضدها على المنابر الأميركية في لبنان

2022

يسعى لبنان لاسترجار الكهرباء والغاز من وعبر سوريا بعد استفحال أزمته الاقتصادية والمالية



وتعاونوا



وتعاونوا حملة انسانية لجمع المساعدات العينية وتوزيعها على المحتاجين

نضع بين أيديكم تقديرات حملتنا المتواضعة وتعاونوا عام ٢٠٢١

يمكنكم التبرع
لحملة وتعاونوا
في كافة فروع
مؤسسة القرض الحسن
رقم الحساب:
٨١٤-٣٢-١٠٠

◆ أدوية بقيمة مليار و ٨٢٥ مليون ليرة

◆ حليب اطفال بقيمة ٦٤٨ مليون ليرة

◆ حفاظات للمرضى و لكبار السن بقيمة ٨٢٨ مليون ليرة

◆ فرش بيت: ١٤٠ بيت

◆ اجرة بيوت لعائلات ايتام او لا معيل لهم: ٤٤٨ مليون ليرة

◆ حصص تموينية: ١٨٤ الف حصة

◆ عمليات جراحية و استشفاء : ١٧٠٠ حالة بقيمة ١٤ مليار و ٢٠٠ مليون، تم دفع المبالغ من (صندوق الامام الحجة الخاص بالحملة)

نسأل الله أن يتقبل منا و منكم بأحسن القبول، وأن يوفقنا و إياكم لتكون
دائماً في خدمة اهل المقاومة و الفقراء والمستضعفين